

Distr.
GENERAL

S/1999/595
22 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مسألة تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ التي طُلب فيها إليّ "أن أبقى مجلس الأمن على علم بكل تطورات الحالة في تيمور الشرقية" وأن أقدم إليه بحلول ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار والاتفاقات التي توصلت إليها في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ حكومتا إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة (انظر A/53/951-S/1999/513). وطلب المجلس إليّ فيها أيضاً أن أحدد في التقرير على وجه الخصوص طرائق مفضلة لإجراء عملية استطلاع الرأي التي ستجريها الأمم المتحدة وأن أقدم توصيات مفصلة إلى المجلس بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة، بما فيها ضباط الشرطة المدنية، وحجمها وهيكلها وميزانيتها.

٢ - وتنفيذاً لذلك الطلب، أوفدت فريق تقييم إلى تيمور الشرقية في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/ مايو ليتولى تقييم الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع، وليبحث مع السلطات الإندونيسية التسهيلات المتاحة في ديلي وفي أماكن أخرى لإنشاء بعثة الأمم المتحدة، وللحصول على المعلومات الضرورية لتمكين الأمانة العامة من وضع خطة تنفيذية مفصلة لإجراء استطلاع الرأي.

٣ - ويدرك مجلس الأمن ضيق الوقت المخصص للعملية بسبب القرار الذي اتخذته الطرفان بتحديد يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٩ كموعّد لإجراء الاقتراع. ومما يزيد المهمة تعقيداً وعورة الأراضي في تيمور الشرقية وقلة الهياكل الأساسية. وتبلغ مساحة الإقليم ٥٠٠ ١٤ كيلومتر مربع بطول ٢٦٥ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب وبسلسلة مركزية مهيمنة من الجبال يصل ارتفاع ذروتها إلى ٣ ٠٠٠ متر. ويستدعي التنقل على الطرقات في سائر أرجاء الإقليم استخدام مركبات مدفوعة بأربع عجلات، إلى جانب ضآلة البنية الأساسية الموجودة للاتصالات. ولا تعتبر تيمور الشرقية إقليماً متصلاً لكونها تشمل أيضاً الجيب المعروف باسم أوكوسي أمبينو الواقع في غرب تيمور على بعد حوالي ١٢٠ كيلومتراً إلى الغرب من تيمور الشرقية/حدود تيمور الغربية، إضافة إلى جزيرتي أثارو وجاكو.

٤ - وعملاً بالاتفاق الشامل المبرم بين حكومتي إندونيسيا والبرتغال والاتفاقيين التكميليين المعقودين بين الأمم المتحدة والحكومتين، (A/53/951-S/1999/513)، المرفقات الأولى إلى الثالث) اقترح إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتنظيم وإجراء استطلاع رأي شعبي لأهالي تيمور الشرقية بشأن قبول أو رفض

الإطار الدستوري المقترح لمنح تيمور الشرقية حكما ذاتيا خاصا في إطار جمهورية إندونيسيا الموحدة. كما سيمكنني نشر بعثة الأمم المتحدة من أداء مسؤوليتي على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من الاتفاق المتعلق بالأمن (المرجع نفسه، المرفق الثالث).

٥ - ومن الواجب أن يوفى بهذه الشروط حتى تصبح البعثة ذات فعالية. وينبغي لهذه البعثة، من ناحية أولى، أن تحصل دائما على ثقة ودعم مجلس الأمن بشكل كامل. كما ينبغي لها، من ناحية ثانية، أن تعمل في تعاون تام مع السلطات الإندونيسية. وينبغي لها كذلك، من ناحية ثالثة، أن تنال الموارد اللازمة للقيام بمهمتها. وسوف أبقى المجلس على علم بالتطورات المتصلة بعمل البعثة، وسألتمس توجيه المجلس، عند الاقتضاء.

٦ - ويجب أن تحظى البعثة بالامتيازات والحصانات وحرية الحركة والاتصال وسائر التيسيرات اللازمة للاضطلاع بواجبها. وسوف أعمل على إبرام اتفاق بشأن مركز البعثة بأسرع ما يمكن.

٧ - وستقوم البعثة بالنهوض بأعبائها على نحو موضوعي غير منحاز. ولن يلجأ موظفوها إلى طلب أو قبول أية تعليمات من أي مصدر خارج عن الأمم المتحدة.

٨ - وسيواصل السيد جامشيد ماركر العمل بصفة ممثلي الشخصي لتيمور الشرقية. وكما يعلم المجلس، قررت تعيين السيد إيان مارتين بصفة ممثلي الخاص باستطلاع الرأي الشعبي في تيمور الشرقية وكذلك بصفة رئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وستشتمل البعثة على عناصر سياسية وانتخابية وعناصر من الشرطة المدنية [وعنصر اتصال عسكري] وعنصر إعلامي وعناصر إدارية/ مالية وسيكون رؤساؤها مسؤولين أمام الممثل الخاص. وستدمج حقوق الإنسان في مختلف جوانب عناصر البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن البعثة عنصرا صغيرا لرصد التطورات الإنسانية في الإقليم وتقديم المشورة للممثل الخاص المعني بالقضايا الإنسانية.

٩ - وستضم البعثة، عند تمام نشرها، ٢٤١ من الموظفين الدوليين وما يصل إلى ٢٨٠ من الشرطة المدنية و ٤٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة إضافة إلى زهاء ٤٠٠٠ من الموظفين المحليين. وبالنظر لضيق الوقت المتاح إلى حين إجراء استطلاع الرأي، فإنه يجري حاليا توظيف أفراد البعثة بأسرع ما يمكن مع المحافظة في الوقت نفسه على كفاءة أعلى معايير الكفاءة والأمن لموظفي الأمم المتحدة. وبذا، فإنه سيتم نشر بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لدى إنشاء مقر رئيسي في ديلي وإنشاء سبعة مراكز إقليمية بعد ذلك، مع احتمال زيادة التوسع على المستوى دون الإقليمي.

العنصر السياسي

١٠ - بغية مراقبة التنفيذ الشامل للاتفاقات الثلاث المبرمة في ٥ أيار/ مايو في نيويورك، ستتضمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عنصرا سياسيا يتألف من موظف سياسي لرئاسته وسيكون هذا مسؤولا

أمام الممثل الخاص، فضلا عن ١٥ موظفا سياسيا سينشرون في جميع المراكز الإقليمية التابعة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعين موظف سياسي أقدم في جاكارتا ليتولى مهمة الاتصال مع السلطات الإندونيسية.

١١ - وسيكون العنصر السياسي مسؤولا عن رصد نزاهة البيئة السياسية وكفالة حرية جميع المنظمات السياسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في الاضطلاع بأنشطتها على نحو سلمي. وسيرصد هذا العنصر جميع المسائل التي تترتب عليها آثار سياسية في إجراء استطلاع الرأي الشعبي على نحو فعال، وسيسدي المشورة بشأنها إلى الممثل الخاص.

العنصر الانتخابي

١٢ - سيكون العنصر الانتخابي مسؤولا عن جميع الأنشطة المتصلة بالتسجيل والتصويت. وسيرأس النواة المركزية من الموظفين الموجودين في المقر الرئيسي للبعثة أحد كبار موظفي الانتخابات ويسانده ١٦ من الموظفين الإقليميين. وهناك ٤٠٠ من موظفي الاقتراع الإضافيين الذين سيتم توفيرهم من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

١٣ - وستتولى اللجنة الانتخابية الاسترالية والمنظمة الدولية للهجرة بالنيابة عن الأمم المتحدة إجراء الاقتراع الخارجي المنوه عنه في الاتفاقات. وسيجري تنسيق هذا الاقتراع الخارجي عن طريق المنسق الميداني للمنظمة الدولية للهجرة وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمكون الانتخابي المقيم في ديلي.

١٤ - واعتزم تعيين ثلاثة خبراء دوليين بارزين كأعضاء في اللجنة الانتخابية التي ستكون مسؤولة عن التقييم الشامل لعملية استطلاع الرأي وللإستماع إلى الشكاوى والطعون والمنازعات المثارة بهذا الشأن. وستكون هذه اللجنة التي يجري حاليا إعداد اختصاصاتها هيئة مستقلة تتمتع بسلطة اتخاذ القرار النهائي. ويجوز لكبير موظفي الانتخابات أن يحضر اجتماعات اللجنة ويدلي ببيانات أمامها.

طرائق إجراء استطلاع الرأي الشعبي

١٥ - أكدت بعثة التقييم الأخيرة أن عدد الناخبين في تيمور الشرقية يقدر بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص موزعين في ثلاثة عشر مقاطعة مقسمة بدورها إلى ٦٢ ناحية و ٤٦٢ بلدية. واقترح إنشاء ٢٠٠ مركز داخل تيمور الشرقية يجري فيها التسجيل والاقتراع. ويوجد حوالي ٤٠ في المائة من الناخبين المؤهلين للاقتراع في منطقة ديلي - إيليو - ماناتوتو - بوكاو الواقعة شمال الإقليم والسهلة الوصول أكثر من غيرها. ويجري حاليا إعداد خطط سوقية محددة لهذه المنطقة الإقليمية وللمناطق الواقعة في شرق وجنوب وغرب الإقليم إضافة إلى جيب أوكوسي أمبينو الذي يختلف عن تلك المناطق اختلافا كبيرا من حيث الظروف والاحتياجات.

١٦ - ولأغراض استطلاع الرأي، ستقسم المقاطعات الى ثماني مراكز إقليمية. وسيعين في كل مركز مشرفان دوليان. وسيطلب من جميع المشتركين في عملية استطلاع الرأي أن يسجلوا أنفسهم لأغراض الاقتراع على وجه التحديد في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. وسيتم التسجيل على مدى عشرين يوما متتالية في مراكز التسجيل المائتين. وستعرض قوائم التسجيل على الملأ في نهاية فترة التسجيل لمدة خمسة أيام. ولأغراض الاقتراع، ستقسم مراكز التسجيل الى ٧٠٠ مركز اقتراع. أما الاقتراع الخارجي فسيتم جدولاً زمنياً مطابقاً.

١٧ - وحيث أن الأمم المتحدة تتولى بنفسها تنظيم وإجراء استطلاع الرأي الشعبي في تيمور الشرقية، فإن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لن تكون مسؤولة عن مساعدة المراقبين الدوليين أو تنسيق شؤونهم. وتتولى الأمم المتحدة مسؤولية إصدار وثائق اعتماد لمن يريد الاضطلاع بالمراقبة وتزويدهم بقواعد سلوك المراقبين. غير أن جميع الترتيبات المتعلقة بالمراقبة الدولية، بما في ذلك النقل والإقامة والأمن تقع خارج مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

١٨ - ويتم الامتثال بشكل صارم للجدول الزمني للأنشطة المبين في الاتفاق المتعلق بالطرائق (S/1999/513-A/53/951، المرفق الثاني). وتقوم شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة بإعداد إرشادات وإجراءات بشأن جميع جوانب عملية استطلاع الرأي. وهي تشمل توجيهات بشأن عملية التسجيل؛ والتوثيق؛ والطعون؛ وقواعد السلوك؛ والاقتراع الخارجي وعد الأصوات. ويجري حالياً بحث الشكل العام للاقتراع، وسيتم عما قريب شراء بنود من قبيل صناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع وحجرات التصويت والأختام وغير ذلك من البنود الضرورية.

الأنشطة الإعلامية

١٩ - بغية توفير ما يلزم من معلومات لسكان تيمور الشرقية لكي يقوموا باختيارهم عن علم في ٨ آب/أغسطس، وبناء على الاتفاق المتعلق بالطرائق، الذي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تقوم بحملة إعلامية، ستقوم البعثة بإدراج عنصر إعلامي لكي تشرح لسكان تيمور الشرقية أحكام الاتفاق الرئيسي ووثيقة إطار الحكم الذاتي (S/1999/573-A/53/951، المرفق الأول، التذييل). كما ستقوم بتوفير معلومات عن عملية التصويت وإجراءاته وتوضح الآثار المترتبة على إلقاء صوت لصالح الاقتراح أو ضده. وستجري الحملة الإعلامية على نحو موضوعي محايد، دون المساس بأي موقف أو نتيجة.

٢٠ - وستقاد الحملة الإعلامية التي ستستمر طوال مدة البعثة عبر الإذاعة والتلفزيون وعن طريق الصحف، وستستعمل التسهيلات الموجودة بقدر الإمكان، وبواسطة عقد اجتماعات عامة وغيرها من أساليب برامج الدعوة العامة. وستدار الحملة بلغات تيتوم وبهاسا وإندونيسيا والبرتغال. وسيجري تقديم معلومات أيضاً لسكان تيمور الشرقية الذين يعيشون خارج الإقليم وذلك عن طريق مقار الأمم المتحدة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٢١ - وقد لمس فريق التقييم رغبة لدى وسائط الإعلام المحلية في التعاون مع الأمم المتحدة من خلال توفير تسهيلات للبث والإنتاج. وسيتم إيلاء أولوية عالية لتأمين الوصول إلى أمواج الأثير على جميع قنوات البث المتاحة، وإلى تسهيلات الإنتاج القائمة، وذلك عبر تبادل الرسائل أو غيرها من الاتفاقات الخطية مع المسؤولين عن تلك التسهيلات. وبغية ضمان الإنتاج الإعلامي السريع الخالي من العراقيل، فإنه يجري أيضا النظر في إنشاء مرفق صغير للبعثة من أجل الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

الحالة الأمنية

٢٢ - كما أشرت في تقريري السابق، فإن حكومة إندونيسيا، وفقا للمادة ٣ من الاتفاق العام (A/53/951-S/1999/513)، مسؤولة عن حفظ السلم والأمن في تيمور الشرقية بغية كفالة سير عملية استطلاع رأي الشعب بطريقة نزيهة وسلمية وفي جو يخلو من التخويف أو العنف أو التدخل من أي جانب. واتفق الموقعون على الاتفاق بشأن ترتيبات الأمن (المرجع نفسه، المرفق الثالث)، على أن توافر بيئة آمنة خالية من العنف أو غيره من أشكال التخويف هو شرط أساسي لإجراء اقتراع حر ونزيه في تيمور الشرقية وعلى أن الحياد المطلق للقوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية أمر لا بد منه في هذا الصدد. وفي تقريري الأخير وجهت اهتمام مجلس الأمن إلى ازدياد حدة التوتر والعنف السياسي السائد في تيمور الشرقية، وأشارت إلى العناصر الرئيسية اللازم توافرها لكي أتمكن من اتخاذ قرار بأن الشروط اللازمة متوفرة لبدء المراحل التنفيذية من عملية استطلاع الرأي.

٢٣ - ورغم التأكيدات المتكررة للسلطات الإندونيسية بأنها ستتخذ تدابير لكفالة الأمن في تيمور الشرقية والحد من الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها الميليشيات المسلحة، فإنه يؤسفني أن أبلغ مجلس الأمن بأنه لا تزال ترد لنا تقارير ذات مصداقية عن وقوع عنف سياسي، بما في ذلك أعمال تخويف وقتل، من قبل تلك الميليشيات المسلحة ضد المدنيين العزل المؤيدين للاستقلال. ويساورني قلق بالغ مما بلغني من فريق التقييم أن الحالة في تيمور الشرقية لا تزال مشحونة من جراء ذلك بجو بالغ التوتر وقابل للانفجار. وأثناء تواجد الفريق في ديلي، وقعت عدة حوادث إطلاق عيارات نارية في أطراف المدينة، ونُهب منزل رئيس المنظمة المحلية لحقوق الإنسان، ووقع اشتباك بين الميليشيات المؤيدة للاندماج والميليشيات المناصرة للاستقلال، مما أدى إلى وفاة ثلاثة أشخاص على الأقل. علاوة على ذلك، فإن هناك مؤشرات على أن الميليشيات التي يعتقد الكثير من المراقبين أنها تعمل بموافقة عناصر في الجيش قد بدأت في الأسابيع الأخيرة بمهاجمة لا الجماعات المؤيدة للاستقلال فقط، بل أخذت تهدد أنصار الاندماج المعتدلين أيضا. إذ تستطيع شاحنات مليئة بالميليشيات المؤيدة للاندماج أن تطوف بحرية في المدن وأن تقيم نقاط تفتيش على الطرق دون أي تدخل من الجيش أو الشرطة. ورغم عدم سهولة الحصول على معلومات دقيقة عن الميليشيات، فإنه يبدو أن هناك حاليا نحو ٢٤ مجموعة من هذه الميليشيات منتشرة في جميع أرجاء الإقليم. وقد هرب معظم القادة المؤيدين للاستقلال من ديلي أو اختبأوا. ولم يتقدم سوى قائد واحد من مجلس المقاومة الوطنية لتيمور، السيد لياندرو آيزك، الذي كان قد لجأ إلى مقر الشرطة في ديلي، للالتقاء ببعض أعضاء الفريق خلال إقامتهم في تيمور الشرقية.

اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار

٢٤ - لم تضطلع اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار، التي أنشأها في ٢١ نيسان/أبريل ممثلو الجانبين المؤيد للاستقلال والمؤيد للاندماج، والحكومة المحلية، والشرطة المحلية والقادة العسكريين، حتى الآن بمهامها، رغم الدعوة الواردة في اتفاق ٥ أيار/ مايو الموجهة إلى اللجنة لتمارس عملها دون تأخير. ويعود سبب ذلك بشكل كبير إلى عجز الممثلين المؤيدين للاستقلال عن المشاركة بحرية بسبب التهديدات التي توجهها لهم الميليشيات المسلحة بالإيذاء البدني. وقد كلفت اللجنة بموجب الاتفاق بشأن ترتيبات الأمن أن تقوم بالتعاون مع الأمم المتحدة بمهمة وضع مدونة سلوك تلتزم بها جميع الأطراف لفترة ما قبل إجراء استطلاع الرأي وبعده، وكفالة إلقاء السلاح واتخاذ ما يلزم من خطوات لتحقيق نزع السلاح. وأنوي عدم ادخار أي جهد لتمكين أعضاء اللجنة من الاجتماع والبدء بهذا العمل المهم، كما أن البعثة ستناقش مع الشرطة المحلية والجيش مسألة أمن أعضاء اللجنة وحمايتهم وسأسعى أيضا إلى كفالة مشاركة الأمم المتحدة على نحو كامل في أعمال اللجنة. ولا بد لي من تأكيد أهمية ضمان مشاركة ممثلي جميع التيارات السياسية مشاركة حرة في اللجنة، صونا لمصادقية عملية استطلاع الرأي، ومشاركتهم، على نطاق أوسع، في مناقشة اقتراح الحكم الذاتي الخاص والحملة المتعلقة به.

٢٥ - وأرحب وأؤيد بقوة الجهود التي بذلها المطران بيلو، من خلال اللجنة المعنية بالسلام والعدل لعقد اجتماع المصالحة الثاني في "داري" (DARE II)، الذي يهدف إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة بين مختلف الفئات التي تعيش في مجتمع تيمور الشرقية.

شرطة الأمم المتحدة المدنية

٢٦ - بناء على المادة ٤ من الاتفاق بشأن الأمن، ستقتصر مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام على الشرطة المحلية، رغم ما يبدو من وجود عدد من العقوبات التي حالت دون اضطلاع الشرطة المحلية، حتى الآن، بهذه المسؤولية. وتمثل المهام التي ستضطلع بها شرطة الأمم المتحدة المدنية في العمل بصفة مستشارين للشرطة الإندونيسية أثناء أدائهم لواجباتهم وفي الإشراف، أثناء عملية استطلاع الرأي، على مرافقة بطاقات وصناديق الاقتراع إلى مواقع الاقتراع ومنها. وسيلزم للقيام بهذه المهام عدد يصل إلى ٢٨٠ شرطيا مدنيا خبيرا لنشرهم في ديلي، والمقاطعات الثماني حيث ستقام مكاتب انتخابية ومراكز للتسجيل/الاقتراع التي يبلغ عددها ٢٠٠ مركز. وسيوفد الفريق الأول المؤلف من موظفين من المقر بحلول منتصف حزيران/يونيه. وسيعين مفوض للشرطة المدنية، بصفته رئيسا لعنصر الشرطة المدنية، من بين الدول الأعضاء المساهمة بأفراد الشرطة.

الخيار ٢ (السفير ماركر)

٢٧ - في ضوء الدور الهام الذي تضطلع به القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الشرقية، فإنني أنوي تعيين عدد من موظفي الاتصال العسكريين للقيام بالاتصال مع نظرائهم الإندونيسيين إلى جانب مساعدة البعثة في الاضطلاع بمسؤولياتها الواردة في المادتين ٢ و ٣ من الاتفاق المتعلق بالأمن. وإنني أدرس هذا الاحتمال، وسوف أبلغ مجلس الأمن بمجرد إكمال المشاورات اللازمة.

أمن موظفي الأمم المتحدة

٢٨ - كان هناك استقبال حسن لأفرقة التقييم التابعة لي. ومع هذا، فقد لاحظت هذه الأفرقة أن ثمة توقعات غير واقعية بشأن دور الأمم المتحدة لدى بعض سكان تيمور الشرقية، مما لا يمكن الوفاء به على نحو كامل. وسوف تتخذ البعثة موقفا واضحا ضد أي أفعال تهديدية من أي جانب. وستكون السلطات الإندونيسية مسؤولة تماما عن أمن موظفي الأمم المتحدة، وقد قدمت هذه السلطات للأمانة العامة تأكيدات في هذا الصدد. وستقوم الأمم المتحدة باتصالات وثيقة معها لمناقشة التدابير المحددة، بما في ذلك حماية موظفي الأمم المتحدة الموفدين في بقاع نائية، وإخراجهم من مناطقهم عند الضرورة.

ميزانية البعثة

٢٩ - إن ثمة ميزانية تتضمن كامل تكلفة البعثة، باستثناء التكاليف المرتبطة بعنصر الشرطة المدنية، قد قدمت في وثيقة الجمعية العامة A/C.5/53/61. وقد التمسست سلطة بالالتزام من قبل الجمعية العامة حتى تسير أمور البعثة على نحو ميسر. وستعرض، بعد فترة قصيرة، تقديرات التكاليف المتعلقة بعنصر الشرطة المدنية وربما أيضا بفرق الاتصال العسكري (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه). وكما سبق أن ذكرت في تقريرني الأخير إلى مجلس الأمن، لقد أنشأت صندوقا استثماريا من أجل تيمور الشرقية، وقد استخدم هذا الصندوق لتغطية كافة المصروفات المرتبطة ببدء البعثة. وإني أشعر بالامتنان إزاء الدول الأعضاء التي أسهمت بالفعل في هذا الصندوق.

استنتاجات وتوصيات

٣٠ - لا يدخر أي جهد لنشر البعثة بأسرع ما يمكن. وسيأتي نشرها في مراحل وسيتوقف هذا النشر حتما على الأوضاع الأمنية في الإقليم كما سيتوقف، نظرا للتحديات السوقية وضيق الهياكل الأساسية، على توافر ما يلزم من أفراد وغيرهم من موارد في الوقت الملائم.

٣١ - وستعتمد البعثة أيضا على التعاون الكامل للحكومة الإندونيسية والسلطات المحلية في تيمور الشرقية. ويسرني أن أشير إلى أن هذا التعاون كان إيجابيا ومثمرا حتى الآن. ويجب أن تتمتع البعثة كما سبق أن ذكرت بالامتيازات والحصانات، وبحرية التنقل والاتصال وغيرها من التسهيلات اللازمة لأداء مهامها على نحو فعال. وسأسعى لإبرام اتفاق مركز البعثة مع حكومة إندونيسيا بأسرع وقت ممكن لأكفل لها أن تقوم بعملها بيسر.

٣٢ - وأود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بأهمية التدابير المبينة في الفقرة ٦ من تقريرني السابق، وهي تدابير ينبغي للسلطات الإندونيسية أن تتخذها بغية كفالة بيئة حرة لإجراء استطلاع الرأي. وتشمل هذه التدابير إحكام السيطرة على المجموعات المدنية المسلحة وإلقاء القبض على الذين يحرضون على العنف أو يهددون باستخدامهم ومقاضاتهم فورا، وفرض حظر على المسيرات التي تقوم بها المجموعات المسلحة في الوقت الذي تكفل فيه حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير لجميع القوى والاتجاهات السياسية،

وإعادة نشر القوات العسكرية الإندونيسية والبدء فورا بعملية إلقاء أسلحة جميع المجموعات المسلحة قبل إجراء عملية الاقتراع بوقت كاف.

٣٣ - ومهما كانت نتيجة عملية استطلاع رأي الشعب، ستكون هناك حاجة ماسة إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الفئات المتنافسة في تيمور الشرقية. ويشكل العمل الذي يقوم به مطرانا تيمور الشرقية وغيرهما لتشجيع إقامة حوار وتحقيق المصالحة بين الجانبين المؤيد للاستقلال والمؤيد للاندماج عنصرا مهما من عناصر الجهد العام للتوصل إلى حل سلمي لقضية تيمور الشرقية.

٣٤ - وآمل مخلصا أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع الأمنية في تيمور الشرقية حتى يتسنى لعملية استطلاع الرأي أن تسير قدما في جو منعم بالأمن والسلام. فإذا ما استمر التعاون الوثيق الفعال بين السلطات الإندونيسية والأمم المتحدة تحسنت الحالة الأمنية وسمحت لعملية استطلاع الرأي أن تمضي بسلام وأمان. وتحقيقا لهذه الغاية أوصي أيضا بعدم ادخار أي جهد لتمكين اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار من أداء عملها.

٣٥ - وأود أن أشير إلى أنه طلب إلي، على النحو المشروط في الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، أن أتحقق، قبل بدء عملية التسجيل وبناء على التقييم الموضوعي للبعثة، من توافر الحالة الأمنية اللازمة للقيام بالمراحل التنفيذية من عملية استطلاع الرأي. وأود أن أطمئن مجلس الأمن أنني أنوي القيام بهذه المسؤولية متوخيا أقصى درجات الحرص.

٣٦ - إن اتفاقات ٥ أيار/ مايو تمثل فرصة تاريخية لتسوية قضية تيمور الشرقية. وحكومتا إندونيسيا والبرتغال جديرتان حقا بالتهنئة على ما بذلتاه من جهود حتى الآن. وستبذل البعثة بعد إنشائها قصارى جهدها لتمكين أبناء تيمور الشرقية من الإعراب عن إرادتهم بحرية بشأن المستقبل الذي يريدونه لأنفسهم.

٣٧ - وفي الختام، أطلب إلى مجلس الأمن أن يوافق على ولاية البعثة وطرائق تنفيذ عملية استطلاع رأي الشعب. وسأواصل تقديم تقارير إلى المجلس على فترات منتظمة.

— — — — —